

دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2005-2020)

The Role of Financial Inclusion in Achieving Sustainable Development Dimensions in Algeria for the Period (2005–2020)

جوهري ميلود^{1*}، غربي نوال²¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، djouhri.miloud@univ-ouargla.dz² جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، gherbi.naoual@univ-ouargla.dz

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية

تاريخ الاستلام: 2023/03/12 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، تنمية مستدامة،

مستخلص:

إقصاء مالي، الجزائر.

تصنيفات JEL: G21، Q01

Abstract :

This study aims to identify the relationship between financial inclusion and sustainable development in Algeria through its three dimensions: the economic, social, and environmental dimensions. To determine this relationship, descriptive and analytical approaches were used based on financial inclusion and sustainable development indicators data from 2005 to 2020. The study found that there is a weakness in the dimensions of financial inclusion in Algeria after arrival, employment, and quality, owing to the lack of adequate infrastructure, the weakness of the Algerian individual's savings culture, as well as the lack of conformity of the Algerian banking system with global financial technological developments, the lack of competition between public banks and private banks, and the weak culture of the banking system in the area of sustainable development. We can therefore say that financial inclusion does not play an important role in achieving

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال أبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، لتحديد هذه العلاقة تم استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على بيانات مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2020. خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في أبعاد الشمول المالي في الجزائر سواء بعد الوصول، الاستخدام أو الجودة نظرا لعدة عوامل أهمها عدم وجود بنية تحتية ملائمة وضعف ثقافة الادخار لدى الفرد الجزائري، إضافة إلى عدم مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري للتطورات التكنولوجية المالية العالمية، وانعدام المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة وضعف ثقافة الجهاز المصرفي في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي يمكننا القول أن الشمول المالي لا يلعب دورا مهما في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

Keywords: financial inclusion, sustainable development, financial exclusion, Algeria.
JEL Classification: G21, Q01

the dimensions of Algeria's sustainable development during the study period.

مقدمة

حظي الشمول المالي بمكانة عالية على جدول أعمال بعض الحكومات، وكذلك المنظمات الدولية كالبنك الدولي (صندوق النقد العربي، 2017)، لما له من أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمن غير المعقول تصور الحفاظ على ديمومة الاستقرار المالي في حين لا يزال هناك نسبة كبيرة من فئات المجتمع مقصاة ماليًا من النظام المالي، (عبيد، 2019)، كما ساعد الشمول المالي، وبشكل كبير في تحقيق الأهداف السبعة من بين الأهداف السبعة عشر ل خطة التنمية المستدامة. (الجويني وقندوز، 2021).

كما استقطبت التنمية المستدامة اهتمام العديد من دول العالم والمنظمات، وذلك راجع إلى التدهور البيئي الذي شهده العالم كالاختباس الحراري، ثقب الأوزون، التلوث بمختلف أنواعه، وذلك من جراء الغازات السامة المنبعثة من المصانع الكبرى التي كان هدفها اقتصادي بحت وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح دون الاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية، ولهذا فإن معظم دول العالم توجهت في العصر الحديث إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو التنسيق بين أبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي.

إن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس هدفا في حد ذاته، بل أداة لتحقيق غاية كبرى، وذلك لدوره الكبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تعزيز تكافؤ الفرص، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحسين مستوى المعيشة، الحد من الفقر وتحقيق العدالة، تأمين الرفاهية (سعدوني، 2021). إضافة إلى الحفاظ على الاستدامة البيئية من خلال تمويل المشاريع الخضراء.

ولإحاطة بجوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في

الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ومنه يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأبعاد الأساسية للشمول المالي والتنمية المستدامة ؟
- كيف يساهم الشمول المالي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة ؟
- ما هو واقع كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة : تتمثل فرضيات الدراسة في :

- شمل كل من الشمول المال والتنمية المستدامة أبعادا أساسية تسعى معظم الدول لتحقيقها؛
- يساهم الشمول المالي في قدرة الحصول على التمويل اللازم لمختلف المشاريع وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- لا تزال مؤشرات كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر تحتاج الى تحسين وتطوير؛

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية كما تبرز أهميتها في تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالي، مع تطوير الدور الذي يؤديه في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وهذا من أجل ضم الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية، مع تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية، وإيداع مدخراتهم، مما ينتج عنه في النهاية الحد من ظاهرة الفقر، تقليل البطالة، الرفع من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع والحفاظ على البيئة.

- أهداف الدراسة: الهدف من الدراسة هو توضيح الدور الذي يؤديه الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، حيث سنقوم بدراسة تحليلية من خلال البيانات الإحصائية المتاحة لكل من متغيرات الشمول المالي والتنمية المستدامة.

- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة والمنهج التحليلي لكشف وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

على ضوء ما سبق، نستعرض في القسم الأول من الدراسة، عرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، فيما نتطرق في القسم الثاني إلى الإطار النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، كما نتناول في القسم الثالث دراسة العلاقة بين المتغيرين، وفي القسم الرابع نحاول تحليل واقع كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر، نناقش في القسم الخامس أهم النتائج المتوصل إليها، نختم الدراسة بالاستنتاجات وأفاق الدراسة.

1- الأدبيات و الدراسات السابقة :

سنعرض الدراسات التي تناولت الشمول المالي والتنمية المستدامة وتحليل العلاقة بينهما فيما يلي:

1-1 تهدف دراسة (M'aruf & aryani, 2019) إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب تخفيف حدة الفقر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واستخدمت الدراسة دراسة قياسية باستخدام بيانات للفترة الممتدة (2010 – 2018)، حيث عولجت البيانات عن طريق الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى أن السياسات الرامية إلى زيادة الشمول المالي لها اثر مباشر في التخفيف من حدة الفقر، إذ أن توفر الخدمات المالية يجعل من السهل على الفقراء الحصول على التعليم والخدمات الصحية والاحتياجات الأخرى التي تحسن من مستوى معيشتهم، كما أن الشمول المالي يعمل على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمانات البنكية، من جهة أخرى فان لمعدلات التعليم الجيدة في القراءة والكتابة اثر ايجابي على الشمول المالي في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أي كلما كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لأفراد المجتمع أفضل في أي بلد يكون وصولهم للمؤسسات المالية أفضل، إضافة إلى انه كلما كان مستوى دخل الفرد جيد كلما زاد إمكانية وصول السكان إلى المؤسسات المالية.

2-1 ناقشت دراسة (Soyemi & al, 2020) تقييم تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في نيجيريا في الفترة الممتدة من 2001 - 2016، اذ تم اختيار الفترة نظرا لتوافر مؤشرات التنمية البشرية HDI، حيث تم استخدام كل من نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة (FMOLS)، للتأكد من تأثير الشمول المالي في التنمية المستدامة في الأجلين القصير و البعيد وتحديد العلاقة بينهما، أين أشارت نتيجة التحليل إلى وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين عدد فروع البنوك التجارية، والودائع تحت الطلب في المناطق الريفية ومؤشرات التنمية البشرية، ووجود تأثير ايجابي في الأجل الطويل بين القروض الموجهة للمناطق الريفية وعدد فروع البنوك التجارية والودائع تحت الطلب في المناطق الريفية ومؤشرات التنمية البشرية، وعلى العموم توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة، كما توصي الدراسة بضرورة تطوير منتجات وخدمات جديدة تجذب المدخرات من سكان الريف بسبب مستوى أهمية ودائعهم لتنمية البلد.

3-1 تناولت دراسة (Hassan & al, 2020) الدور الذي يؤديه الشمول المالي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في كويتا (باكستان)، من خلال إلقاء الضوء على مدى استخدام الخدمات المالية والوقوف عند أسباب الإقصاء المالي، استخدمت الدراسة استبيان لتحديد المالي واستخدام الخدمات المالية والحواجز التي تعيق الوصول إليها، تشير النتائج إلى أن الوصول إلى حساب مصرفي، يرتبط بالأساس بالوعي ومستوى الرضا عن الخدمات المصرفية، ما أدى الى

الانخفاض في مستوى استخدام الخدمات المالية، ويلاحظ أيضًا أن معظم الناس يستفيدون من الخدمات الأساسية فقط، بسبب فشل القطاع المصرفي في تقديم خدمات أخرى مثل الائتمان والتأمينات والتجارة الإلكترونية والاستثمار، كما أن مستوى المرونة المالية منخفض. وكان العائق الأكبر إضافة إلى الأمية ومشاكل اللغة والأسباب الدينية.

4-1 تأكد دراسة (Osagie, 2020) أن الشمول المالي يعد حلاً سحريًا لتحقيق استدامة التنمية في الدول النامية مثل نيجيريا، كانت المتغيرات الفرعية قيد الدراسة هي القروض، التسهيلات الائتمانية والمالية ومحو الأمية للمتغير المستقل (الشمول المالي) والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين للمتغير التابع (التنمية المستدامة)، استخدم الباحث البيانات الأولية لاستنباط المعلومات لهذه الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من ستة مجتمعات مختارة محلية، ممثلة في ولايتي لاغوس وأوغون مع مساهمة كل ولاية بثلاثة مجتمعات، تم توزيع 750 استبانة بواقع 375 استبانة لكل منها، حيث استرجعت 532 استبانة صالحة للاستخدام للدراسة تصل نسبتها إلى 70.9٪، تم إجراء اختبار الموثوقية باستخدام ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الاتساق الداخلي للاستبيان ومعامل الارتباط بيرسون لتحليل البيانات، كشفت النتائج أن الحصول على الائتمان يؤدي إلى الحد من الفقر في البلدان النامية، ومحو الأمية المالية هو شرط أساسي لضمان المساواة بين الجنسين في البلدان النامية، كما كانت النتائج كافية للتأكيد على أن الشمول المالي هو بالفعل الدواء الشافي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية مثل نيجيريا.

5-1 بينت دراسة (Mpfu, 2022) أهمية الضرائب المالية عبر الهاتف المحمول وتأثيرها على حشد الإيرادات، والشمول المالي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، تكشف النتائج عن آراء مختلطة، بينما يؤكد بعض العلماء بأن الضرائب المالية عبر الهاتف المحمول كانت مفيدة في تحسين الإيرادات، والامتثال الضريبي، وتقليل تكاليف الإدارة. اقترح البعض خلاف ذلك، مشيرًا إلى تأثيرها السلبي. تشمل العوامل الخارجية غير المواتية تقليل زيادة الشمول المالي، وتحديات القدرة على تحمل التكاليف، والحد من استخدام منصات الأموال المتنقلة والفقر وعدم المساواة، وفي نهاية المطاف عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تساهم الدراسة في الأدبيات النظرية حول الضرائب والشمول المالي، كما أنه يعطي نظرة ثاقبة لصانعي السياسات فيما يتعلق بالآثار المحتملة للضرائب على الأموال عبر الهاتف المحمول.

لا يزال الباحثين والاكاديميين مستمرين في البحث عن العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة بحيث يختلف كل منهما في أدوات البحث المستخدمة إضافة إلى الإطار الزمني والمكاني.

2- الإطار النظري للشمول المالي

1-2 تعريف الشمول المالي: تعددت التعاريف الخاصة بالشمول المالي، ولعل أبرزها تعريف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة تحالف الشمول المالي (AFI)، البنك الدولي (BM). عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة تحالف الشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". (غربي، 2020، صفحة 11)

أما البنك الدولي (BM) فعرفه كما يلي: " الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والميسورة التكلفة التي تلي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - يتم تسليمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. " (hung tram & al, 2021, p. 02)

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الشمول المالي بأنه: قدرة وصول أكبر قدر من فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة إلى الخدمات المالية مثل الائتمان، الدفع، التحويل، الادخار والتأمين بشكل عادل وشفاف في الوقت وبالسعر المناسبين.

2-2 أبعاد الشمول المالي:

قام تحالف الشمول المالي بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة وضع مجموعة من الأبعاد لقياسه. من جهة أخرى اتفق أعضاء الرابطة الدولية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي: (محمد بدر عجور، 2017)

1-2-2 الوصول للخدمات المالية : يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، قد يتطلب فهم مستويات الوصول نظرة ثاقبة وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي ، مثلا لتكلفة والقرب المادي لنقاط الخدمة المصرفية (الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ووكلاء المصارف). يمكن الحصول على نسبة لقياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر

المؤسسات المالية وتقدير نسبة السكان الذين لديهم حساب منع عدد البالغين (ستار لفتة، 2019، صفحة 05).

2-2 استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (العباس وآخرون، 2019، صفحة 216).

2-2-3 جودة الخدمات المالية: يعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث لا يزال عدم الوصول للخدمات المالية يعتبر مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك، فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً، إذ يتطلب من المهتمين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة (محمد بدرعجور، 2017، صفحة 14).

3- مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة واختلفت حسب الزاوية المنظورة إليها وفي ما يلي نستعرض أهم المفاهيم:

1-3 تعريف التنمية المستدامة : عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية. (فراحتية، 2018، صفحة 279)

- التنمية المستدامة عرفها تقرير برونتلاند عام 1987 بأنها " هي التنمية التي تأخذ في عين اعتبارها حاجات المجتمع الأساسية والراهنه دون مساسها بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بحقوقها. (الود وبلاهة، 2014، صفحة 192)

- مما سبق يمكن أن نعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتها، أي تحسين مستوى معيشة الفرد في الحاضر والمحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة .

2-3 أبعاد التنمية المستدامة : لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون هناك ترابط بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ووفي ما يلي نستعرض تلك الأبعاد :

1-2-3 الأبعاد الاقتصادية: تتضمن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة كلا من (تي و آخرون، 2020، صفحة 285):

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛ التخفيف من عبء الفقر؛ المساواة في توزيع الموارد؛

الحد من التفاوت في المداخل.

2-2-3 الأبعاد الاجتماعية : تكمن الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في (زاوية، 2019، صفحة 12):

تثبيت النمو الديموغرافي؛ الاستخدام الكامل للموارد البشري؛ الاهتمام بالصحة والتعلم.

3-2-3 الأبعاد البيئية:يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ويجب الحفاظ عليها عن طريق (عبود و آخرون، 2016، صفحة 94):

- حماية الموارد الطبيعية؛ الحفاظ على المحيط المائي؛ حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛

تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

4- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة:

يلعب الشمول المالي دورا مهما في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي:

1-4 دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة:

يؤدي الشمول المالي دورا مهما في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تحريك مجمل الفعاليات الاقتصادية والتي تؤدي بدورها الى تسهيل الخدمات المالية لأفراد المجتمع مثل الدفع الالكتروني عبر التكنولوجيا المالية للبنوك والهواتف النقالة، إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغير التي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي و دمج المجتمعات في الخدمات المالية والمصرفية. (فهد و العكيدي، 2019، صفحة 418)

يساهم الشمول المالي في القضاء على البطالة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة الأفراد ،وذلك نم خلال وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع وقطاعات الأعمال التي تزيد من نمو الاقتصاد الشمولي. (الحميدي، 2019، صفحة 4)

كما يساهم الشمول المالي في تمويل القطاع الزراعي وتطويره من خلال تمكين الفلاحين من الحصول على الخدمات المالية وتأمين محاصيلهم الزراعية إضافة إلى ادخار أموالهم لاستخدامها في المستقبل لشراء المعدات والأدوات الزراعية، كما ساهمت رقمنة الخدمات المالية في سهولة توزيع أجور وإعانات المزارعين .

2-4 دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة :

يؤثر الشمول المالي تأثيراً إيجابياً على الجانب الاجتماعي للمجتمع من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل خاصة الشباب والمرأة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، يمكن الشمول المالي من وصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي ، وتقديم الخدمات المالية المناسبة لها (الحميدي، 2019، صفحة 3) .

يساهم الشمول المالي في القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الأمن الغذائي ، فطبقاً لتقرير البنك الوطني هناك 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم فضلاً على فرصهم في الحصول على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة ، مما يصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، ووفقاً أيضاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO2015) هناك حوالي 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي ، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية ، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية (سعدوني، 2021، صفحة 36) .

كما يساهم الشمول المالي في تحسين مستوى الصحة والتعليم في المجتمع وذلك من خلال خدمة الادخار حيث يساعد الأفراد في ادخار أموالهم لتساعدهم في تسيير وإدارة نفقاتهم الصحية سواء المخطط لها وغير المخطط لها ، كما خدمة التأمين الصحي تساعد على استقرار وعدم القلق أو الخوف من المستقبل ، أما عن التعليم فإن عملية الادخار تساعد الأفراد على تسيير وإدارة نفقاته على التعليم من خلال فتح حسابات مصرفية والحصول على قروض قصيرة الأجل التي مكنت الأسر من دفع نفقات التعليم (سعدوني، 2021، صفحة 36) .

2-4 دور الشمول المالي في تحقيق الإبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

- يساهم الشمول المالي في نشر الوعي البيئي من خلال المساهمة في إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاته الاقتصادية:

- كما يساهم الشمول المالي في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة صديقة البيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية وهذه المشاريع عادة تكون في المناطق النائية الصحراوية ووصول الخدمات المالية لتلك المناطق يشجع على التوسع في هذه المشاريع؛

- مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في الحملات التوعوية والملصقات الخاصة بحماية البيئة فإن الشمول المالي يعمل على وصول تلك الحملات إلى نقاط عديدة من المجتمعات.

5- واقع الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر:

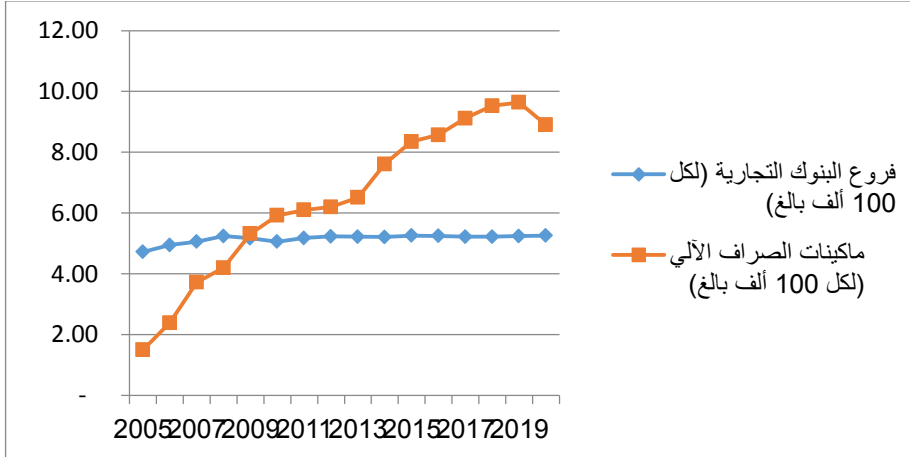
سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتسليط الضوء على واقع الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر وتحليل العلاقة بينهما، كون أن الجزائر حققت تطورا ملحوظا في كلا المتغيرين خلال فترة الدراسة، وسيتم الكشف عن هذه العلاقة من خلال تحليل مجموعة من المعطيات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

1-5 تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

نستعرض في هذا الجزء تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2005-2020.

1-1-5 بعد الوصول: يتمثل بعد الوصول في عدد الفروع البنكية وعدد ماكينات الصراف الآلي، وفي مايلي نستعرض تطور كل منهما في الجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2020 .

الشكل (01): تطور مؤشرات بعد الوصول في الجزائر للفترة (2005-2020).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

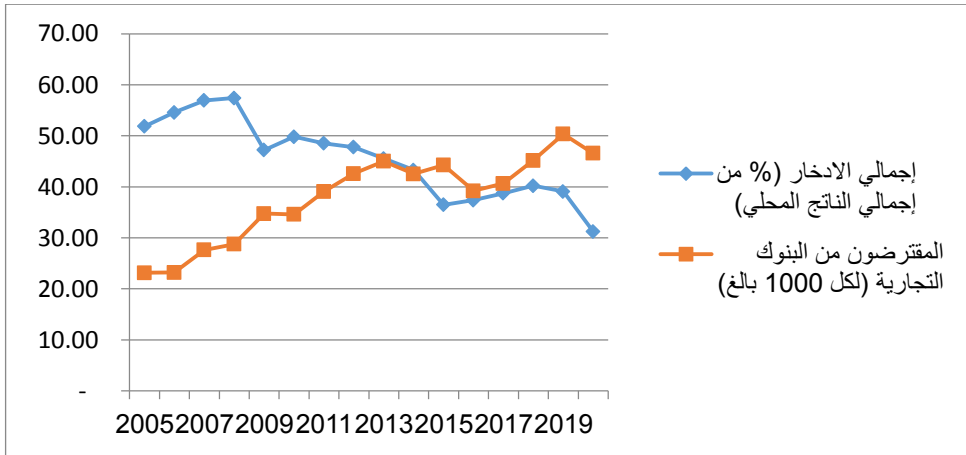
من خلال المنحنى نلاحظ هناك زيادة مستمرة في عدد ماكينات الصراف الآلي حيث بلغ عددها سنة 2005 اقل من 2 صراف آلي لكل 100 ألف شخص بالغ لتصل عددها إلى أكثر من

6 صرافات آلية سنة 2014 ليواصل الزيادة حيث وصل عددها إلى تقريبا 10 صرافات آلية لكل 100 شخص بالغ سنة 2019، وهذا راجع إلى مواكبة البنوك للتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تحسين خدماتها المالية وتمكين أفراد المجتمع من الوصول إليها والاستفادة منها.

أما عدد الفروع البنكية فمن خلال المنحنى نلاحظ شبه ثبات لعددها والذي يتراوح بين 5 و4 فروع بنكية لكل 100 ألف شخص بالغ خلال مدة الدراسة، وذلك راجع لثبات معدل النمو الديموغرافي للسكان في الجزائر خلال فترة الدراسة، إضافة إلى أن معظم البنوك وخاصة العمومية والتي تمثل 85 % من حصة السوق البنكية في الجزائر حققت خيار التوسع والانتشار.

2-1-5 بعد الاستخدام : يكمن بعد الاستخدام في إجمالي الادخار إضافة الى المقترضون من البنوك وفيما يلي نستعرض تطور كل منهما في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (02): تطور مؤشرات بعد الاستخدام في الجزائر للفترة (2005-2020)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

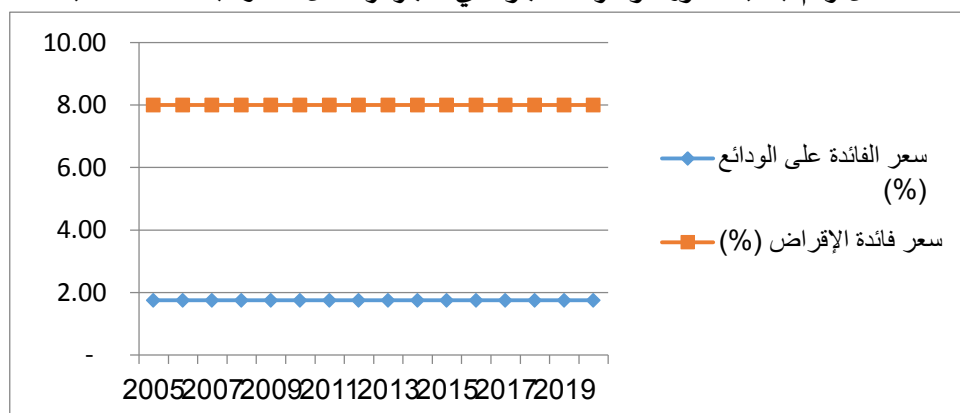
من خلال المنحنى البياني نلاحظ نمو متزايد في عدد المقترضين حيث سجل ما يقارب 23 مقترض لكل 1000 بالغ سنة 2005 ليصل سنة 2015 إلى 44 مقترض لكل 1000 بالغ، وهذا الارتفاع راجع إلى البرامج التي انتهجتها الدولة لتشغيل الشباب العاطل على العمل كبرنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEI والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ثم شهد عدد المقترضين سنة 2016 و2017 انخفاض وصل إلى 40 مقترض

نظرا لتجميد تلك البرامج من طرف الدولة ،ليرتفع العدد من جديد سنتي 2018 و2019 حيث بلغ على التوالي 50 و45 مقترض بسبب قيام الدولة بإعادة بعث تلك البرامج بصيغ جديدة لتتخفف سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أصابت العالم بشلل كلي في شتى الميادين. أما عن الادخار فقد سجل سنة 2005 نسبة 51 % من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ثم ارتفع إلى 57

% سنة 2008 ،لشهد انخفاض مستمر ليسجل نسبة 31 % سنة 2020، ويرجع الانخفاض إلى انخفاض القدرة الشرائية الناتجة على ارتفاع المستوى العام ،الذي أدى إلى توجه الفرد الجزائري إلى الاستهلاك بدل الادخار.

3-1-5 بعد الجودة: نعبّر عن بعد الجودة بسعر الفائدة على الودائع وسعر فائدة الإقراض وفيما يلي نحاول استعراض تطور كل منهما خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03): تطور مؤشرات الجودة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

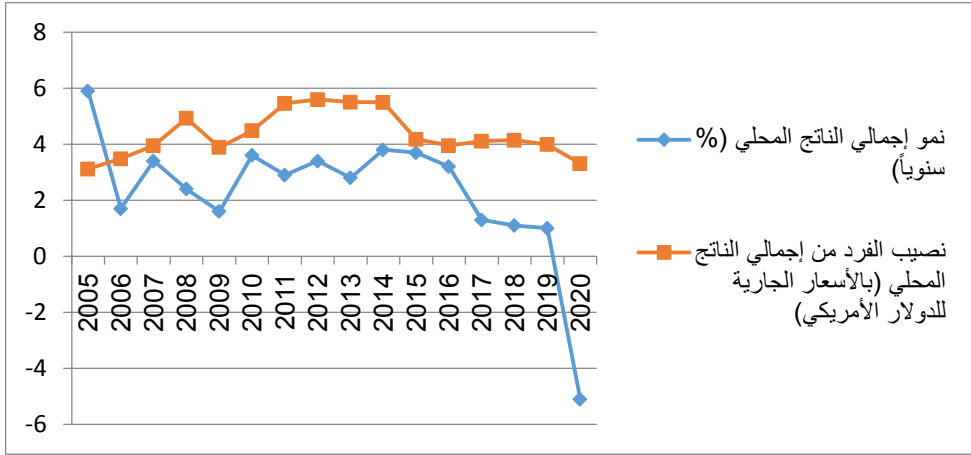
من خلال المنحنى البياني نلاحظ ثبات كلا المتغيرين خلال فترة الدراسة حيث سجل سعر الفائدة على الودائع 1.75 % ، وسعر فائدة الإقراض 8%، وهذا راجع إلى أن سعر الفائدة في الجزائر سواء على الودائع أو القروض يحدد من طرف البنك المركزي ولا يخضع إلى قانون العرض والطلب.

2-5 تطورات مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر: شهدت التنمية المستدامة في الجزائر اهتمام السلطات الجزائرية من خلال القوانين والمراسيم التي صدرت خلال فترة الدراسة التي تعمل على تحقيق أبعادها الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي ،الاجتماعي والبيئي ، والرفع من

مؤشراتها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم في هذا المجال. وفيما يلي نستعرض التطورات التي عرفتها مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لفترة الدراسة (2005-2020).

1-2-5 تطور مؤشرات البعد الاقتصادي : اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي كمؤشرات للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة والشكل الموالي يوضح لنا تطور تلك المؤشرات:

الشكل رقم (04) تطور مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2005-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

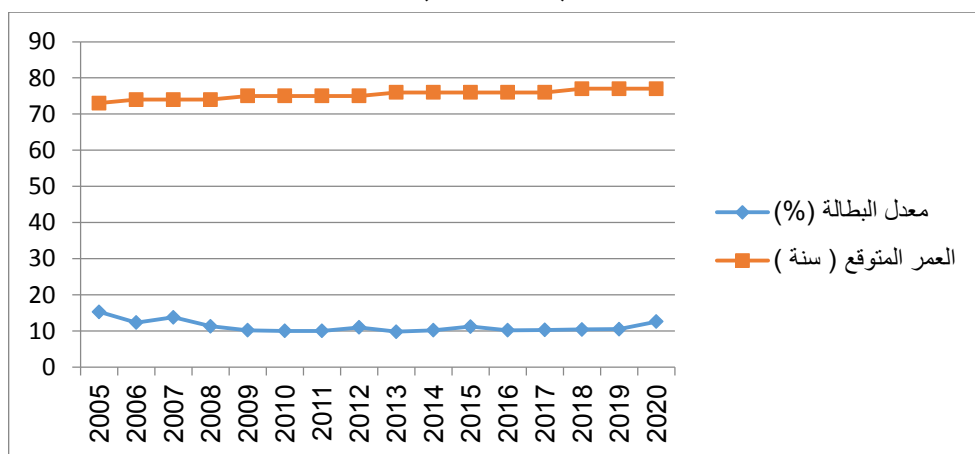
من خلال منحني معدل النمو نلاحظ تذبذباً في نسبة النمو الاقتصادي، حيث بلغ في بداية فترة الدراسة 5.9% لينخفض إلى 1.7% في سنة 2006، وهذا راجع إلى انخفاض الجباية البترولية، ليعاود الارتفاع سنة 2007 ليصل إلى 3.4%، ثم شهد انخفاض سنة 2008 ليصل إلى نسبة 1.6% نظراً للزمة المالية العالمية حيث انخفاض الطلب النفط وبالتالي انخفاض في أسعارها، أما الفترة الممتدة بين 2009 و2016 فقد سجل تذبذب في معدل النمو حيث تراوحت نسبته بين 2.8% و3.6%، ثم شهد انخفاض شديد في نهاية فترة الدراسة ليسجل نسبة -5.1% سنة 2020 وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل بما فيها الجزائر.

أما مؤشراً نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فقد شهد تذبذباً خلال فترة الدراسة وذلك راجع للتذبذب في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حيث هذا الأخير يتأثر بأسعار النفط

والذي شهد هو الآخر ارتفاع وانخفاض حسب الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة .

2-2-5 تطور مؤشرات البعد الاجتماعي: تتمثل مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في معدل البطالة والعمر المتوقع عند الولادة وفيما يلي نستعرض تطور هذا المؤشر خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (05):تطور مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)



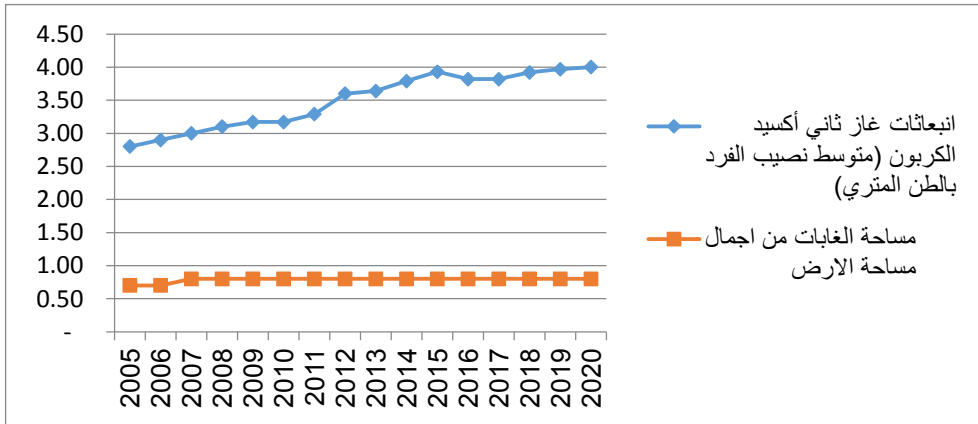
المصدر:إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

من خلال المنحنى نلاحظ شبه ثبات في مؤشر معدل البطالة حيث سجل في سنة 2005 معدل 15 % وانخفض سنة 2006 إلى معدل 12 %، ثم شهد ثبات طيلة السنوات الأخرى بين معدل 10 و12 % ويعتبر معدل مرتفع مقارنة بمعدلات البطالة التي تشهدها معظم البلدان التي تعيش نفس المستوى مع الجزائر، ويرجع ذلك إلى فشل سياسات التشغيل التي انتهجتها السلطات الجزائرية في القضاء على البطالة خلال عشرين سنة الماضية .

أما عن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة عرف تطور خلال فترة الدراسة ،حيث بلغ في سنة 2005 عمر 73 سنة الى وصل عمر 77 سنة في 2020 ،ويرجع ذلك الى التحسن في مستويات

المعيشة لدى الفرد الجزائري إضافة تطور مستويات الرعاية الصحية ،نظر لتحسن الأوضاع المالية والاقتصادية للجزائر أثناء فترة الدراسة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. 2-3 تطورات المؤشرات البيئية: نعبر على هذا المؤشر بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومساحات الغابات من إجمالي مساحة الأرض والشكل الموالي يوضح لنا تطور تلك مؤشرات خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (06):تطور المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Development Indicators, 2020)

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع في مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى الزيادة في النشاط الصناعي بالإضافة الى الزيادة في حضيرة المركبات بالرغم من سن الدولة عدة قوانين أهمها القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي تضمن العقوبات الجزائية على المتسببين في جميع أشكال التلوث البيئي من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . أما عن مؤشر مساحة الغابات قد عرف ثباتا خلال فترة الدراسة وهذا راجع لغياب ثقافة التشجير، إضافة الى زحف الاسمنت على حساب الأراضي الزراعية.

خلاصة:

من خلال قرائتنا للأرقام، يمكن القول بان مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة، وبالتالي لم يكن لها الأثر الكافي عل مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة سواء البعد الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات التي تمثل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات و40% من إجمالي

الإيرادات الحكومية، مما جعله يعاني من الضعف ويواجه تحديات عديدة كتدني مستويات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر وتدهور المستوى المعيشي لأغلب فئات المجتمع إضافة إلى تدهور الوضع البيئي.

- توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها فيما يلي:
- يعتبر الشمول المالي من أهم المواضيع الراهنة التي يعم القطاع المالي إلى تحقيقه لأنه يلعب دور مهم في تطوير المجتمعات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا من خلال تمكين اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمعات من الحصول على خدمات مالية تساعده على إدارة وتسيير نفقاته اليومية بكل سهولة؛
- كما يعمل الشمول المالي على تطوير المناطق النائية التي تعاني الفقر والبطالة من خلال تقريب الخدمات المالية منهم.
- يعمل الشمول المالي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث يساعد في تخفيض معدلات البطالة وتوزيع الدخل بين الأفراد، إضافة إلى التشجيع على الادخار الذي يساعد أفراد المجتمع على مواجهة نفقاتهم الصحية ونفقات التعلم وغيرها، إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث تعمل هذه الأخيرة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- إن تشجيع المؤسسات المالية للمؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاتها الاقتصادية يساعد في حماية البيئة التي تعد البعد الهام في التنمية المستدامة؛
- كذلك تمويل المؤسسات المالية لمشاريع الطاقة المتجددة يلعب دورا هاما تشجيع المؤسسات الاقتصادية في استخدام تلك الطاقات في أنشطتها الاقتصادية؛
- مؤشرات كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم المنخفضة الدخل ويعود ذلك إلى:
- ضعف البنية التحتية من خلال ضعف عدد نقاط الوصول الى الخدمات المالية كالصرافات الآلية والفروع البنكية؛
- ضعف ثقافة الادخار لدى المجتمع الجزائري وعليه ضعف قدرة البنوك على تعبئة المدخرات وبالتالي عدم قدرتها على تلبية الطلب على القروض؛
- إتباع بنك الجزائر لأسعار الفائدة الموجهة، أي أنها لا تخضع لعوامل العرض والطلب؛
- استحواذ البنوك العمومية على أكثر من 85% من السوق المصرفية أدى الى ضعف المنافسة بينها وبين البنوك الخاصة؛

- التذبذب في المؤشرات الاقتصادية يرجع بالدرجة الأولى الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الربح (المحروقات) وبالتالي تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات؛
 - الارتفاع في مستويات البطالة نظرا لفشل برامج التشغيل؛
 - تدهور الوضع البيئي نظرا للزيادة في النشاط الصناعي وارتفاع حظيرة المركبات إضافة الى ضعف ثقافة التشجير وعدم استغلال الأراضي الزراعية.
- يمكن من خلال بحثنا هذا أن نضع التوصيات التالية :
- اهتمام السلطات المالية عبر العالم بالشمول المالي لان هذا الأخير هو من أشكال التطور لكل بلد ؛
 - ضرورة اعتبار الشمول المالي من استراتيجيات الدولة، ومطلب أساسي للاستقرار المالي، وبالتالي السعي لتعزيزه بكل الطرق؛
 - إنشاء هيئة متخصصة لتطوير الشمول المالي، من خلال القيام بإحصائيات دقيقة للتأكد من مدى الوفاء باحتياجات المواطنين من الخدمات المالية ، ومن الفجوات التي لا تزال قائمة على صعيد الطلب على الخدمات المالية؛
 - ضرورة تكثيف الوعي والإرشاد المالي لزيادة مستوى التثقيف المالي للمواطنين، وذلك عن طريق تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية والعوائد والمخاطر المصاحبة لها، وخاصة وضع اطر تشريعية وتنظيمية لزيادة ثقة المواطنين في هذا النوع من الخدمات؛
 - الاهتمام بالمجتمعات النائية التي تعاني من الحرمان المالي، حيث ان التغيير من وضعية هذه المجتمعات يرجع بالنفع على المجتمع ككل ؛
 - توجيه الخدمات المالية بالشكل الذي يحقق أبعاد التنمية المستدامة التي بتحقيقها يتحقق النمو الاقتصادي الذي يعمل على تقوية مكانة أي دولة في المجتمع الدولي.

قائمة المصادر والمراجع:

- احمد تي، وآخرون. (4-5 فيفري، 2020). التنمية المستدامة ابعادها ومؤشرات قياسه قراءة اقتصادية . جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر لالاعاد والتحديات ، الصفحات 279-296.
- الحبيب الود، و حنان بلاهدة. (2014). التنمية المستدامة :صورة الارتباط الحتمي للبيئة بالتحويلات الاقتصادية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، 190-207.
- ايسر ياسين فهد، و احمد محمد جاسم العكيدي. (2019). العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، 415-431.
- بهناس العباس، و آخرون. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية. مجلة معارف ، 14 (02)، الصفحات 210-237.
- بيداء ستار لفقة. (2019). دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية ، الصفحات 18-1.
- جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (2021). اثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. صندوق النقد العربي (08)، 1-34.
- حنين محمد بدر عجور. (مارس، 2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير في ادارة الاعمال. غزة، كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.
- رشيدة زاوية. (2019). ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر . مجلة دراسات اقتصادية ، 9-29.
- صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ابو ظبي. 1-17.
- عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته). المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 06 (01)، 41-07.
- عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي. (28 افريل، 2019). الشمول المالي نحو التنمية المستدامة. مؤتمر اعلامي للصندوق النقد العربي ، الصفحات 1-10.
- كمال فراحتية. (2018). التنمية المستدامة . مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية ، 277-295.
- محمد محروس سعدوني. (2021). الشمول المالي واثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة- دراسة تحليلية لواقع الدول العربية- كلية الحقوق، مصر: جامعة الزقازيق، 45-07.
- ميلود عبود، وآخرون. (2016). اشكالية التنمية المستدامة في الوطن العربي . مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 89-104.
- Hassan, J., & al, e. (2020). Sustainable Development through Financial Inclusion: The Use of Financial Services and Barriers in Quetta-Pakistan. European Online Journal of Natural and Social Sciences 2020 , 09 (4), pp. 691-707.
- hung tram, t. x., & al. (2021). Constructing a composite financial inclusion index for developing economies. The Quarterly Review of Economics and Finance , 82, pp. 1-9.
- M'aruf, A., & aryani, F. (2019). Financial Inclusion and Achievements of Sustainable Development Goals (SDGs) in ASEAN. Journal of Business and Economics Review , 147-155.

Mpofu, F. Y. (2022). Industry 4.0 in Financial Services: Mobile Money Taxes, Revenue Mobilisation, Financial Inclusion, and the Realisation of Sustainable Development Goals (SDGs) in Africa. *Sustainability* , 14 (8667), p. 1.24.

Osagie, R. O. (2020). FINANCIAL INCLUSION: A panacea for attaining sustainable development in developing countries like nigeria. *Ekonomicko-manazerske spektrum* , 14 (02), pp. 1-11.

Soyemi, K. A., & al, e. (2020). *Journal of Economics and Management*. Financial inclusion and sustainable development in Nigeria , 39 (01), pp. 105-131.

World Development Indicators. (2020). Consulté le 02 23, 2023, sur THE WORLD BANK: <https://databank.worldbank.org/home.aspx>